2

المواطنة
نحو تأصيل لمفاهيم معاصرة

الشيخ راشد الغنوشي

تونس، 2016

المواطنة

نحو تأصيل لمفاهيم معاصرة

الأستاذ راشد الغنوشي

تونس في 2016

المحتويات

- المقدمة 03
1. الإسلام والمواطنة 07
2. حوارحول المواطنة 21
3. مسلمأوروبي.. أمرممكن 35
4. دستور المدينة 56

بسم الله الرحمان الرحيم

مقدمة

نقدّم هذه النصوص الأربعة إثراء للفكر الإسلامي ومساهمة في رفع الالتباس على مفاهيم معاصرة يتعامل معها المنتسب الى المرجعية التراثية بحساسية واحتراز كما يتعامل معها المنتسبون الى المرجعية الغربية على أنها ملك خاصّ بالغرب وحدهم ومن هذه المفاهيم مفهوم المواطنة. لقد أظهرت هذه النصوص أصالة مفهوم المواطنة في الدائرة الإسلامية نظرا وتطبيقا سواء استندنا إلى القرآن او السّيرة النّبويّة غير أن ركام الانحطاط وتحوّل الفاعلية الحضارية من دائرتنا الإسلامية الى الدائرة الغربية شوّشا على رؤية الكثير من المبادئ الإنسانية التي ساهمت الحضارة الاسلامية في إبرازها إلى الوجود مساهمة فعّالة.

لذلك قام شيخنا الموقرّ بفكّ الارتباط بين المواطنة والعلمانية كما فكّ في الكتاب السابق الارتباط بين الديمقراطية والعلمانية ، أي بين القيم والمبادئ الانسانية من جهة وبين الثقافة والبيئات المختلفة من جهة أخرى مبيّنا أن مصطلح "الذمي " ليس مصطلحا قرآنيا وإنما هو مصطلح تاريخي يمكن تجاوزه عبر مفهوم المواطنة .

يضاف إلى ذلك مفهوم "الجزية "الذي لم يعد له اليوم معنى خاصة بعد انتهاء شرعية الفتح و قيام شرعية التحرر من الاستعمار بديلا لها وتكوين الدولة الحديثة.

اما في "الحوار حول المواطنة " فقد سعى الشيخ راشد الى مراجعة جوانب من ثقافة سياسية سادت في عصور خلت، ثقافة تلبست بالإسلام وليست من لوازمه" مثل مفهومي "دار الحرب " "ودار الإسلام " وقد أوصله البحث الى تقديم مضامين حديثة بديلة لهذين المفهومين متجاوزا مقولة "جنسية المسلم عقيدته "مبيّنا ان الاقتران الذي حدث بين المسلم وجنسيته هو مجرد واقعة تاريخية فرضتها أوضاع التعصب.

ويمثل النص الثالث نموذجا واقعيّا لوجود مسلمين اوروبيين وجودا فعليّا لا سيما في المجتمع البريطاني المؤهّل لتقديم تجربة نموذجية لتعدّديّة مجتمعيّة حضاريّة معاصرة . تعدّديّة دينيّة و ثقافيّة و عرقيّة تندمج كلّها اندماجا إيجابيّا لتثري المجتمع البريطاني و تجدّده و تنآى به عن الشّيخوخة و التّحلّل .

أما مقال " دستور المدينة " ففيه تأصيل لمفهوم المواطنة الذي تقوم عليه الدّولة المعاصرة تضمّنته بنود صحيفة المدينة إذ المواطنة تعني الاشتراك في ملكية أرض الدّولة بصرف النّظر عن الاشتراك في العقيدة بما يكسب الجميع حقوقا متساوية. لقد نظّمت الصحيفة أسس التعايش السّلمي بين عشرين

جماعة ولم تقص أي مكوّن من مكوّنات سكّان المدينة ولو كانوا مشركين، كلّ ذلك مقابل أمر واحد ألاّ يكون الولاء إلاّ للدّولة ...

قسم التوثيق لفكر الشيخ راشد الغنوشي

الإسلام والمواطنة

الإسلام والمواطنة[1]

من المفاهيم الأساسية في الفكر السياسي الحديث مفهوم المواطنة أساسا لتوزيع الحقوق والواجبات في الدولة، فما موقف الفكر الإسلامي منه؟

1- يرتبط مفهوم المواطنة كما تبلور في الفكر السياسي الحديث بالدولة القومية من جهة وبالديمقراطية من جهة ثانية.

والنظر إليهما ارتبط بالعلمانية غالبا، إذ أنه في المجتمعات ما قبل الدولة القومية حيث سادت أوروبا إمبراطوريات جامعة لعدة أعراق وقوميات، كان الرباط الديني هو الرباط الجامع، حتى إذا تفككت تلك الإمبراطوريات وتشكلت على أنقاضها دول قومية بحثت لها عن مصادر بديلة للشرعية تبلورت بعد سلسلة من التطورات الفكرية والحروب الدينية الطاحنة في معاهدة وستفاليا

---

[1] الجزيرة نت 2010/07/03

بين الدول الأوروبية في النصف الثاني من القرن السابع عشر في ما هو متعارف من دول قومية علمانية ديمقراطية، يتمتع فيها كل سكانها على اختلاف الدين والعرق بحقوق متساوية باعتبارهم مواطنين، تنطلق حقوقهم لا من الاشتراك في عقيدة بل في أرض.مع أن المواطنة لم تكن دائما تعني المساواة في الحقوق مع اختلاف الثروة والجنس. فلقد ظل حق الانتخاب مقصورا على مالكي الأراضي والأرستقراطيين، ولم تستكمل المرأة نظريا -على الأقل- حقوق المواطنة مثل الانتخاب إلا في زمان متأخر، وإن ظلت - عمليا- ضحية التمييز في الأجر حتى أيامنا هذه.

السؤال المهم هو: هل هذا الارتباط بين الدولة القومية والعلمانية والديمقراطية من جهة، والمواطنة من جهة أخرى هو من نوع الارتباط المفاهيمي الضروري كما يزعم البعض؟ أم هو مجرد واقعة تاريخية لا تبرر أي مصادرة على المستقبل، فما حدث في الماضي حتى وإن تكرر لا يحمل دلالة ضرورية على أن المستقبل سيكون على نفس المنوال، حتى مع افتراض أن الماضي كان دائما كذلك. وهو أمر مشكوك فيه.

2- تقديرنا أن هذا الارتباط حتى ولو صح لا يحمل أي دلالة لزومية وإنما مجرد حدث غربي، والغرب اعتاد في بحثه للظواهر الاجتماعية أن ينطلق من مسلّمة مركزيته الكونية، فما يصح في تاريخه ومجتمعاته يصح قانونا للبشرية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها!

وقد تقدم أن الارتباط بين الديمقراطية والعلمانية هو من هذا القبيل هو في أعلاه مجرد واقعة وليست قانونا، وكذلك الأمر بالنسبة للعلاقة بين فكرة المواطنة والعلمانية أو المواطنة والدولة القومية. فلقد عرف العالم ومنه أوروبا دولا قومية علمانية لا تعترف لكل مواطنيها بحق المساواة بل قد تقترف في حقهم اضطهادا يبلغ حد الإبادة ، كما فعلت النازية والفاشية، ولم يكتسب السود في الولايات المتحدة، مع أنها دولة قومية علمانية، حقوق المواطنة ولو من الناحية النظرية إلا في ستينيات القرن الماضي، ولا يزال المسلمون يتعرضون وكذلك أعراق وديانات أخرى لضروب بشعة من التمييزوالقمع في دول قومية علمانية عديدة.

بما يؤكد أن هذا الربط لا يحمل أي دلالة عابرة للتاريخ وإنما هو مجرد واقعة، ومقابل ذلك قامت في الغرب والشرق حكومات

ديمقراطية على أساس المواطنة دون أن تكون علمانية بل تتبنى دينا رسميا مثل المملكة المتحدة البريطانية حيث تجتمع في رئاسة الدولة السلطتان الدينية والسياسية، وكذا حكومات غربية وشرقية أخرى.

3- وفي السياق الإسلامي تمتّع أهل ديانات وأعراق مختلفة بحقوق المواطنة أو بكثير منها في ظل حكومات إسلامية عبر تاريخ الإسلام الذي برئ من حروب الإبادة والاضطهاد الديني أو العرقي، بدءا بدولة المدينة التي تأسست على دستور مكتوب اعترف بحقوق المواطنة لجميع المكونات الدينية والعرقية للسكان باعتبارهم" أمة من دون الناس" حسب تعبير دستور المدينة المعروف باسم "الصحيفة" (سيرة ابن هشام) حيث نصت على أن "اليهود أمة والمسلمين أمة" (أي أمة العقيدة) وأن "المسلمين واليهود أمة" (هي أمة السياسة أو المواطنة) بالتعبير الحديث أي شركاء في نظام سياسي واحد يخولهم حقوقا متساوية باعتبارهم أهل كتاب وأهل ذمة أي مواطنين حاملين لجنسية الدولة المسلمة من غير المسلمين. قال عنهم أحد أكبر أئمة الإسلام الخليفة الراشد الرابع علي كرم الله وجهه "إنما أعطوا الذمة ليكون لهم مالنا وعليهم ما علينا."

4 - لقد تمتع سكان المدينة من غير المسلمين بحقوق المواطنة ومنها حماية الدولة لهم، مقابل أدائهم واجباتهم في الدفاع عنها، وكان إخلال بعض يهود المدينة بذلك الواجب، إذ تحالفوا سرا مع العدو القرشي الذي غزا المدينة مستهدفا الإجهاز على نظامها الوليد، هو مبرر محاربتهم وإجلائهم، وليس بسبب دينهم، بينما تمتعوا في مختلف إمارات المسلمين على امتداد تاريخ الإسلام بحقوق غبطهم عليها حتى أهل الإسلام، فلم يكن جزاؤهم غير الكيد للمسلمين بأشد مما فعل أوائلهم، وما فعل صهاينتهم ويفعلون في فلسطين شاهد، وهم أشد الضاربين على طبول الحرب على المسلمين في العالم، مما سيؤول بهم لا محالة إلى نفس المصير.

5 - وبينما تمتع كل الأقوام وأتباع الديانات ممن يقيم في أرض الدولة بحقوق المواطنة ومنها جنسية الدولة الإسلامية وبذل النصرة والحماية لهم من كل عدو يستهدفهم، فإن المسلمين الذين لم يلتحقوا بأرض الدولة الإسلامية، مجال سيادتها، لا يتمتعون بهذا الحق بإطلاق، بل إن حق التناصر بين المؤمن وأخيه تأتيه الدولة الإسلامية إذن في حدود ما تسمح به مصالحها العليا ومواثيقها الدولية، وهو ما نصت عليه آية الأنفال التي ميزت

بوضوح بين مؤمنين التحقوا بأرض الدولة الإسلامية ومجال سيادتها، فهؤلاء لهم الولاء والحماية الكاملين وليس ذلك لغيرهم.

قال تعالى: "إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض، والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا، وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق، والله بما تعملون بصير" (الأنفال-72).

وهو ما يجعل مقالة سيد قطب الشهيرة "جنسية المؤمن عقيدته" ليست ثابتة، فجنسية الدولةالإسلامية(المواطنة)لا تثبت إلا بالإقامة في أرض الدولة، من قبل المسلم أوغيرالمسلم، الذمي.

6- ورغم أن مفهوم الذمة شابته شوائب استغلت في تشويهه إلا أنه يظل معلما بارزا من معالم السماحة والتحضر في حضارة الإسلام التي تأسست على مبدأ "لا إكراه في الدين" (البقرة-256) وأيضا "لكم دينكم ولي دين" (الكافرون-6). ومع ذلك فإن هذا المفهوم ليس من ألفاظ الشريعة الملزمة، فإذا غدا يلقي ظلالا من التحقير على جزء من مواطني الدولة غير المسلمين فيمكن الاستعاضة عنه بأي مفهوم آخر تجنّبا للبس، مثل مفهوم

المواطنة، مادام يحقق المبدأ الإسلامي في المساواة بين المواطنين، وذلك على قاعدة "لهم ما لنا وعليهم ما علينا". ولقد ارتضى الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قبيلة تغلب العربية النصرانية أن يؤدوا الضريبة تحت عنوان الزكاة لا الجزية،مما يعين على توحيد معايير الاستخلاص الضريبي، كما ارتضى فقهاء معاصرون كبار مثل يوسف القرضاوي وعبد الكريم زيدان اعتبار أن الجزية هي المقابل للخدمة العسكرية، فإذا غدت هذه جزءا من واجبات المواطن بصرف النظر عن دينه فلا يبقى لها مكان، لا سيما وقد قامت دولنا الإسلامية الحديثة على أساس المواطنة أي الاشتراك في امتلاك الوطن من كل سكانه بصرف النظر عن دياناتهم، بعد أن اشتركوا في تحريره من الاحتلال، فقامت شرعية التحرير من الاستعمار أساسا لمجتمعاتنا الإسلامية الحديثة بديلا عن شرعية الفتح، التي قامت عليها مجتمعاتنا ما قبل الاستعمار. كما ذكر د.محمد سليم العوا ، وهو ما أرسى أساسا مشتركا للحقوق والواجبات بين كل المواطنين على اختلاف اتجاهاتهم وعقائدهم.

7- لا يجد أي دارس منصف للقرآن الكريم وللسنة المطهرة صعوبة تذكر في وضع يده على القيمة المركزية التي يحتلها الإنسان

في بنية هذا الدين، وأن البشرية على اختلاف الألوان والملل والأعراق والمواقع والأجناس تنحدر من أسرة واحدة، وكل منهم يحمل في ذاته تكريما إلهيا "ولقد كرمنا بني آدم" (الإسراء-70) وأنهم جميعا "عيال الله أحبهم إليه أنفعهم لعياله"وأن "من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا" (المائدة-32) على اعتبار أن كل إنسان يمثل في ذاته البشرية كلها، فالاعتداء عليه اعتداء عليها جميعا، ونفعه نفع لها جميعا.

ولقد بين المبعوث بالقرآن لبيانه عليه السلام هذا المعنى بمثال عملي مغتنما فرصة مرور جنازة يهودي، إذ قام لها فتعجب أصحابه. روى الشيخان أن النبي صلى الله عليه وسلم مروا عليه بجنازة، فقام لها واقفا، إكراما للميت، فقال له الصحابة: يا رسول الله؛ إنها جنازة يهودي وليست جنازة مسلم، فقال عليه صلوات ربي وسلامه "أليست نفسا؟! وهو ما يحمل المسلمين على الترحيب بكل ما من شأنه أن يعلي من منزلة هذا الكائن المكرم الذي من أجله خلق هذا الكون ويحفظ حقوقه ويدفع عنه كل ضروب العدوان ويقيم عدل الله في الأرض، فإنما بعث الرسل عليهم السلام من أجل ذلك.

وأجلى معاني العدل، كما ذكر صاحب التحرير والتنوير الشيخ ابن عاشور المساواة، بما يجعل تحقيق هذه القيمة في العلاقات بين البشرية مقصدا أسني من مقاصد الإسلام، وما يجعل المسلمين أول من يسعد بكل ميثاق لحقوق الإنسان ينتصر لكرامته.

فإذا كانت هذه هي المواطنة قد تحققت في التجربة الغربية في سياق الدولة القومية العلمانية، فتلك واقعة وليست قانونا لأنها قد تحققت قبل ذلك على نحو أو آخر في سياق التجربة الإسلامية وحسبما سمح به مستوى التطور البشري.

8- ولأن معظم مجالات التدبير لإدارة شؤون الناس هي من أمور الدنيا التي أهّل الله العقل الإنساني لاكتشاف سننها وبالخصوص إذا هو اهتدى بأنوار الوحي، فلا ضير على المسلمين إذن أن "يقتبسوا" من كل التجارب البشرية ما أثّلته من خبراتها مما هو نافع ويصلح لأن يجسد جانبا أو أكثر من مقاصد شريعتنا في العدل والحرية والمساواة وحفظ الأديان والأنفس والعقول والأعراض والأموال، بما يستبقي مجالات تبادل التأثر والتأثير مفتوحة على مصارعها مع كل الحضارات، وكذا الاستدراك.

9- تقديرنا أنه كما مثلت العلمانية بكل ألوانها ودرجات علاقتها بالمسيحية -حتى لتبدو أحيانا مسيحية متنكرة، كما أكد ذلك الفيلسوف الألماني كارل شميت- مدخل شعوب الغرب إلى الحداثة وثمارها العلمية والسياسية كالمواطنة والديمقراطية، فإن سبيل المسلمين إلى ذلك هو الإسلام وليس غيره بسبب جمعه في منظومة واحدة متماسكة بين ضمير الإنسان ونظامه الاجتماعي، بين المادي والروحي والدنيوي والأخروي، وبسبب عمق قيمه في الوجدان والثقافة، وهو ما يفسر أن تهميشه من قبل النخب العلمانية التي حكمت المنطقة كان العامل الرئيسي في فشل التجارب التنموية على كل صعيد، علمي تقني أو سياسي أو اقتصادي، ومنها الفشل في حل القضية الفلسطينية، وكيف ترتجى تنمية على أي صعيد مع استبعاد الروح الجامع والوقود المحرك للجماهير؟

وان إنجازات المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان

في تعديل موازين القوة على يد حملة مشاعل الإسلام وحلفائهم، بعد أن استسلمت معظم قوى العلمنة، يحمل دلالة على ما يتوفر عليه الإسلام من طاقات تنموية لو أمكن توظيفها لا في الإرهاب والتدمير وإنما في البناء والتعمير.

10- كما أننا على تمام الثقة في قدرات الإسلام التنموية على صعيد تأصيل فكرة المواطنة والديمقراطية والمجتمع المدني في ثقافتنا، وأن السلم هو الأصل في العلاقة مع غير المسلم، وأن الجهاد لم يجعل أداة للدعوة إلى الإسلام أولفرضه على مخالفيه أو لاستئصال الكفر من العالم، فكل ذلك مباين لنصوص وروح ومقاصد شريعة جاءت لتعلي من حريات الإنسان وتحمّله بعد إقامة الحجة عليه مسؤولية مصيره "ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حي عن بينة" (الأنفال-42) و"لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل" (النساء-165) وإنما هو سبيل لدفع العدوان وإتاحة حرية الاختيار والعبادة للناس آمنين من كل فتنة وإكراه وحسابهم على الله.

11- إننا لا نجهل أنه بدوافع رد الفعل على سياسات عدوانية ضد الإسلام وأهله، وضد حكومات فرضها الغرب على أمة الإسلام، وبأثر الجهل بالإسلام، انبعثت من داخل الإسلام نفسه تيارات مضادة لقيمه الإنسانية العليا تسيء إليه أيما إساءة، وتقدّم وقودا للنار التي يلهبها أعداؤه من حول قيمه لربطها بالإرهاب، وبالعداوة لكل ما ناضلت البشرية من أجله من حريات وحقوق وعدالة وحقوق للنساء وللأقليات وفنون جميلة، وعلاقات

دولية يسودها السلم باعتباره الأصل في علاقة الإسلام مع غير معتنقيه لا الحرب والقوة. ولكن الإسلام إذا كان رسالة الله الأخيرة إلى خلقه ورحمته بهم فلن يضيّعهم وبالخصوص في زمن ثورة المعلومات والتواصل البشري والانكشاف المتسارع للحقائق وتزايد الحاجة للرواسي في زمن تزلزلت فيه اليقينيات، واستبدت الحيرة.

12- يبقى العاصم الأساسي من الضلال هو الالتزام بموجّهات الاسلام. وهي موجهات لا تكبل العقل ولا تحد من نشاطه بل تطلقه حرا طليقا مزوّدا بأنوار تهديه ومقاصد تحميه من الضلال وبيقينيات تعمر القلب وتجنّبه الحيرة، "فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى" (طه-123)، ولا ينساق مع غرور شيطاني يسوّل له الاستقلال والاستغناء عن سبب وجوده ووليّ نعمته سبحانه، وتلك الطامة الكبرى الواقعة: غرور العقل بما كسب وزعمه إمكان تنظيمه الحياة ونيل السعادة بمغنى عن الله خالقه سبحانه ورسله، فتألّه، بل أعلن موت الله!! وإنما هو قد أمات نفسه وفقد البوصلة ودخل في مهمه وظلمات وفوضى بلغت حد تهديد الحياة جملة وتدمير الأسرة حتى "ظهر الفساد في البر والبحر" (الروم-41).

13- كل هذا يؤكد الجدوى الإجرائية والقيمية لمفهوم المواطنة ولو في الحد الأدنى من معناه وهو الاعتراف -ولو النظري- لكل سكان بلد بحقهم في امتلاك البلاد بالتساوي، أي بشرعية أن تكون لهم حقوق وفرص وعليهم واجبات متساوية أمام قانون عادل، يقوم على المساواة لا على المحاباة وعلى الاعتراف بكبرى اليقينيات الكونية أن لهذا الكون خالقا آمرا عادلا رحيما. "والأرض وضعها للأنام" (الرحمن-10) و"سواء للسائلين" (فصلت-10).

حوار حول المواطنة

حوار حول المواطنة[2]

اعتبر المفكر الإسلامي راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة التونسية في حوار خاص مع شبكة "أون إسلام.نت" أنه من الضروري "مراجعة كثير من المفاهيم الشائعة في الفكر الإسلامي، والتي أُعتبر ضمن دائرة الثوابت في بنيان هذا الفكر. وبين الغنوشي أنه "لظروف تاريخية معينة" سيطرت تفسيرات وتأويلات "متشددة" على مسار حركة الفكر. وذهب الغنوشي إلى ضرورة الدعوة لإعطاء القيم الإنسانية المعاصرة مثل "المواطنة" و"الحرية" وزنها اللائق بها كضرورة في الفقه الإسلامي في تناوله للواقع المعاصر، باعتبار دعوة فقه الواقع للتعاطي التجديدي مع أزماته المتكررة.

---

[2]أجرى الحوار الصحفي والكاتب هادي يحمد، أخذ من موقع "أون اسلام نت" أكتوبر 2010

من الواضح "أن العالم الجديد للإسلام" في أوروبا مقابل ما يسميه الغنوشي "العالم القديم" هو الذي مكن المفكر الإسلامي من البحث في التراث الإسلامي عن تأصيلات جديدة لقيم "التعايش" مع الآخر؛

نص الحوار:

-س- تقومون في احد نصوصكم الأخيرة بتأصيل لمفهوم " المواطنة " في الغرب وتقومون بنقد لعدة مفاهيم تاريخية شاعت في الفكر الإسلامي من قبيل مفهوم " الولاء والبراء " كما تنتقدون مقولة سيد قطب من كون " جنسية المؤمن عقيدته " هل نحن بصدد إعادة صياغة لمقولات الفقه الإسلامي وفق المعطى الحضاري الجديد والمتمثل في الوجود المتنامي للمسلمين في الغرب؟

-ج- الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وأهنئ الإسلام وأمته بولادة "أون اسلام.نت" مبتهلا إلى العزيز الرحيم أن يجعل له لسان صدق في الآخرين."

الأمر لا يتعلق بإعادة نظر في مفاهيم أساسية جوهرية تندرج ضمن ثوابت الإسلام وإنما يتعلق بمراجعة جوانب من ثقافة

سياسية سادت في عصور خلت، ثقافة تلبّست بالإسلام وليست من لوازمه، بقدر ما كانت انعكاسا لما كان سائدا من نظم سياسية أنتجت ما يناسبها من ثقافة لتسويغها، من مثل مفهوم دار الحرب ودار الإسلام، فقد كانا يعبران عن نمط العلاقات الدولية السائدة والتي كانت محكومة بالحرب لدى المسلمين ولدى غيرهم، بما يجعل ساحة حرب كل أرض لا تقع في نطاق سيادة الإسلام، والأمر ذاته يصدق على غير المسلمين في علاقتهم بالمسلمين، مع أن الحرب في الإسلام ليست مرغوبة؛ بل تعبر عن حالة الاضطرار، فليست هي الأصل في العلاقة مع غير المسلمين إذا ما آثروا السلم وأعرضوا عن العدوان. يقول تعالى: "وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله" (الأنفال: 61)، ويقول جل شأنه: "كتب عليكم القتال وهو كره لكم" (البقرة: 204).

ذلك النمط من المفاهيم في العلاقات الدولية تغيب فيه حقوق الإنسان باعتباره إنسانا، ومنها حقه في اختيار عقيدته بمنأى من كل إكراه والعيش وفقها، وهو ما لا يفسح مجالا أمام المسلم أن يعيش عقيدته خارج دولة لا يحكمها الإسلام. كان ذلك هو الأمر الواقع لعصور طويلة، استأصل خلالها التعصب الديني للمسيحية مثلا ولغيرها أي صورة لوجود إسلامي انحسرت

وتراجعت وعجزت عن حمايته سيوف المسلمين، وصورته الصارخة ما حدث في الأندلس وجنوب إيطاليا..الخ، بما جعل معظم فقهاء المسلمين مثل الفقيه المغاربي الونشريسي يفتون لما تبقى من وجود إسلامي بعد انهيار الإماراتالإسلامية واحدة إثر الأخرى، بوجوب تركهم ديارهم والهجرة إلى دار الإسلام وإلا وقعوا في الإثم.

ورغم أن فقهاء آخرين مثل الإمام المازري التونسي أفتى لأمثالهم من مسلمي جنوب إيطاليا بعد سقوط الحكم الإسلامي بالمكوث في ديارهم والدعوة إلى الإسلام على أمل استعادة الوجود الإسلامي؛ إلا أن التاريخ شهد لفتوى الونشريسي بسبب سيادة التعصب الذي أخنى بظلماته ليلا طويلا على أوربا، فهل كان الونشريسي وأمثاله سيتمسكون بفتواهم وهم يرون في نفس بلاد الأجداد"إسبانيا" ملايين من المسلمين مواطنين أو مقيمين لهم مساجدهم ومدارسهم ومتاجرهم ويطالبون باستكمال حقوقهم في ظل حكم غير إسلامي ولكنه ديمقراطي يعترف بحق حرية المعتقد وممارسته، شأن عشرات الملايين بل قل مئات الملايين من المسلمين يعيشون أقليات على امتداد دول العالم؟

هل من مصلحة الإسلام دعوة ثلث المسلمين المعاصرين وهم أقليات في بلاد غير إسلامية الى ترك أوطانهم باعتبارها في زعم من لا يفقه أثر تغيّر الزمان والمكان والحال في فتوى المفتين، لدفعهم الى الهجرة إلى "دار الإسلام".؟ وهل في ذلك منفعة للإسلام؟ أم هي هدية خالصة باردة يقدمها جهلة المسلمين لعتاة اليمين الفاشستي الضائق ذرعا بالنمو الإسلامي المتسارع دون جلبة ولا جيوش وإنما في ظل القيم الإنسانية الديمقراطية المعاصرة التي يعرفها الغرب لأول مرة في تاريخه؛ بما سمح لعشرات الملايين أن ينشئوا حياة إسلامية مزدهرة بينما كان ذلك ولا يزال متاحا في بلاد الإسلام لكل أهل الديانات في ظل تعددية الإسلام وسماحته؟ بل هل إن ترحيل هذه الملايين واقتلاعها من ديارهم أمر ممكن واقعيا، والحال أن الكثير ممن يعيشون في ديار الإسلام الجديدة يتمتعون بحقوق وحريات لا يتمتع بها إخوانهم في ديار الإسلام القديمة التي يختنق كثير من أجزائها بأنظمة دكتاتورية فاسدة.

-س- ما تقوله فضيلتك يعني أن مفهوم دار الحرب لم يعد مفهوما قادرا على تقديم تصور دقيق عن فقه الواقع في البلدان الغربية، وأنه بهذا المعنى صار غير وظيفي، ويحتاج لتجديد؟

-ج- نعم. وعلى سبيل المثال فقد أديت صباح هذا اليوم صلاة الفجر في مسجد المنطقة التي أعيش فيها في غرب لندن ثم جلست الى الدرس، ثم انتظرت حتى ارتفعت الشمس فأديت صلاة الضحى، وتصفحت بعض المراجع في مكتبة المسجد الغنية ثم غادرت إلى بيتي لم يضايقني أحد، وظل حارس المسجد ينتظر آخر مغادر للمسجد ليوصد أبواب القاعة الكبرى؛ تاركا قاعة صغيرة مفتوحة في وجه المصلي العابر المتأخر، في انتظار صلاة الظهر لتفتح مجددا للعبادة والتلاوة والتدريس، ولا توصد إلا بعد صلاة العشاء، بينما اليوم في كثير من مساجد العالم القديم للإسلام، تتحكم الدولة المستبدة حتى في بيوت الله، فالأبواب تغلق حال الانتهاء من الصلاة ولا تفتح إلا قبل دقائق منها، ولا حديث في مثل هذه البلاد عن حريات أخرى كالحريات السياسية وحريات التعبير واستقلال القضاء والمشاركة في السلطة.

فبأي مبرر يمكن أن توصم بلاد يتوفر فيها للمسلمين ولغيرهم حرياتهم في التدين وممارسته والدعوة اليه، بل حتى المشاركة في السلطة أنها بلاد حرب، وإنما كان صاحب الدعوة عندما ضاق عليه وطنه في مكة المكرمة ورفض سادتها المستكبرون على حد سواء دخولهم في الإسلام أو أن يخلوا بينه وبين الناس (الحرية

للجميع)، أخذ يبحث جاهدا عن بلاد حرة، عن أرض توفر له حق الدعوة لدينه، فكانت الهجرة الى الحبشة ثم الى يثرب هجرة من الاستبداد الى الحرية.

إذن فالاقتران الذي حصل بين المسلم وجنسيته هو مجرد واقعة تاريخية فرضتها أوضاع التعصب؛ وما هي بلازمة إسلامية. القرآن الكريم تحدث عن مسلمين ليسوا جزء من دار الإسلام؛ إذ لم يهاجروا إليها ويلتحقوا بمجال سلطان سيادتها، والمولى عزوجل يقول: "والذين لم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا" (الأنفال: 73)، فلم يخرجهم من الملة بسبب قبولهم العيش في ظل سيادة غير إسلامية، ولكن ذلك يحرمهم من حقوق الحماية التي لا يتمتع بها إلا مواطنو الدولة الإسلامية؛ سواء أكانوا مسلمين أو غير مسلمين "ذميين"، بما يؤكد على مكون "أرض" الدولة باعتباره ركنا من أركان مفهومها. فالذي لم يلتحق بأرض الدولة المسلمة له حقوق الإخوة الإسلامية التي لا تصل إلى مستوى أخوة المواطنة. هو يتمتع بحماية الدولة. ولكن في حدود مصلحتها ومواثيقها "وان استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق" (الأنفال: 72). وهو ما يجعل دار الاسلام مفهوما واسعا يتسع: كما بين محققون مثل المحدث يوسف

الجديع في كتابه "دار الحرب ودار الاسلام": لكل بلاد تتوفر فيها للمسلم حقوق الممارسة العلنية لشعائره الدينية آمنا. وهو حق توفره اليوم كل البلاد الديمقراطية، وكثير منها يقع للأسف خارج دار الإسلام الموروثة.

-س- أرى من ثنايا الحديث أن مفهوم المواطنة محل دعوة إلى تأصيل تجديدي في الفكر الإسلامي المعاصر؟

-ج- الواقع يفرض إعادة النظر في عدة مفاهيم، ويؤكد أن لمبدأ المواطنة الذي تقوم عليه الدولة المعاصرة، ويعني الاشتراك في ملكية أرض الدولة؛ بصرف النظر عن الاشتراك في العقيدة، بما يكسب الجميع حقوقا متساوية في الدولة. ولهذا المفهوم أساسه في الإسلام. فقد أكده دستور المدينة" الصحيفة"؛ التي سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم لتنظيم التعايش في مجتمع المدينة المتعدد الديانات. هذا لا يمس بحال من كون الإسلام ليس مجرد دين شخصي، وإنما هو أيضا مرجعية قانونية وقيمية للجماعة التي تؤمن به عبر مؤسسة الشورى، وتعين آليات الديمقراطية المعاصرة على هذه المأسسة، مأسسة تنقلها من كونها مجرد قيمة أخلاقية وموعظة يلقي بها شيخ جريئ في وجه مستبد، إلى كونها

مؤسسة تمارس من خلالها الأمة سلطتها وقوامتها على حكامها، عبر هيئات منتخبة تمثل اتجاهات الرأي العام، كما هي في الواقع بمختلف ألوانها، بما يضمن في الوضع الطبيعي للأمة وقد فشا فيها الوعي بالاسلام، ألا يسن ممثلوها من السياسات والتشريعات إلا ما يتوافق وما يدينون به من شرائع الاسلام، وما يقدرونه من مصالح أمته.

وما يليق بدعاة الإسلام في هذه الحالة التي ينتفي فيها القمع وتنقشع كل ظلال للوصاية أن يستبقوا في أنفسهم أي خشية من الحرية على الإسلام. فالإسلام بذاته ثورة تحررية. وهو فطرة الله التي فطر الناس عليها، فليس هو مستجلبا ولا بغريب عنها، هو طبيعتها. فإذا خلّي بينه وبينها فسيدخل الناس في دين الله أفواجا. الحرية في المحصّلة خير وبركة على الإسلام. وفي سوق حرة لن تبور سلعة الإسلام. وماذا يعني التحدي المتكرر في القرآن، كتاب الأمة الخالد، لأعداء الإسلام: "قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين" (البقرة: 111)، وقوله تعالى: "وإنّا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين" (سبأ: 24)، وقوله جل شأنه: "قل فأتوا بكتاب من عند الله هو أهدى منهما أتبعه إن كنتم صادقين" (القصص: 48). هل لهذه التحديات من معنى خارج حلبة التدافع الحر، وفي غياب المنافس؟

أم هو خوف يعبر عن انعدام الثقة في الرسالة وفي الإنسان المرسلة إليه؟

-س- وفق هذا التوجه الذي تذهبون فيه إلى نسف مقولة "دار الحرب ودار الإسلام"، وتعتبرون أن الغرب أصبح وفق التحولات التي يشهدها في القرون الأخيرة بمثابة "دار إسلام"؛ بالنظر إلى احترامه لقيمة الحرية، فهل يتعلق الأمر بنظرة إسلامية جديدة تجعل من قيمة "الحرية" عمادا أساسيا لفقه إسلامي جديد؟

-ج- الإسلام كما أكد كبار المصلحين المعاصرين من الأفغاني إلى الكواكبي وعبده ثورة تحريرية شاملة، ولا يكاد يبقى للعبادة معنى في غياب حرية الفاعل، ولا للعقود التي يعقدها، ولا حتى لإنسانيته. فالحرية مناط تكريم الإنسان، حتى أمرت الملائكة بالسجود له، مع أنهم "يسبحون الليل والنهار لا يفترون" (الأنبياء: 20)، وأنهم "لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون" (التحريم: 6)، في حين أن الإنسان جاء وصفه بأنه كفور وعجول ولربه كنود والأكثر جدلا.. ولكنه يملك عقلا وحرية؛ وبالتالي قابلية لمراجعة نفسه فيثوب إلى رشده ويستغفر ربه ويصلح من حاله.

والحقيقة أنه ما نال الإسلام من عطب وعلة كما ناله من حكم الاستبداد، والملك العضوض الذي انقلب على حكم الرشد: حكم

الشورى والحرية. ولك أن تقول إن أبرز وجوه الصراع في تاريخ الإسلام هو الصراع بين نموذج حكم الشورى والخلافة الراشدة والنماذج التي انقلبت عليه متأثرة برواسب القبيلة وبالنماذج الكسروية والقيصرية التي كانت سائدة. بل إن فتوحات الإسلام كانت فتوحات للحرية وللعدل، وهو ما ظهر سافرا فيما عبر عنه ربعي ابن عامر وهو يواجه قائد أركان الإمبراطورية الفارسية وهو يساله: ما الذي دفعكم إلينا؟ فأجاب ربعي: "جئنا لنخرجكم من جور الأديان إلى عدل الإسلام". وكانت الثورات التي عمرت التاريخ السياسي للإسلام منجذبة بنموذج الحرية الذي بدأ به تاريخ الإسلام. إلا أن توالي العصور وفشوّ الفتن رسّخ في الثقافة الإسلامية التأسيس والتشريع والتسويغ لأنظمة الجور السائدة. على نحو مما فعل الرهبان والأحبار في الضفة الأخرى. فجاءت الثورات العلمية والسياسية مقترنة بالتمرد على الديانات، وفشا التقابل بين الحرية والإيمان، بين العلم والدين، بين حكم الله سبحانه وحكم الشعوب. وهي مقابلة لا مكان لها في الإسلام وحضارته.

ثورة الإسلام هي التي أسست هذه الأمة وأرست فيها دعائم التحضر والتحرر. وبقدر ما تراجعت معاني التحرر في الإسلام

لصالح الجبر في العقيدة؛ ولصالح التقليد في الفقه؛ ولصالح الطريقة في التربية؛ ولصالح حكم التغلب في السياسة؛ بقدر ما خبت أنوار الحضارة الإسلامية، وران الانحطاط بكلكله على الأمة.

فلا عجب أن اقترن الإصلاح في الأمة بالدعوة إلى التحرر في كل المجالات المذكورة المتحالفة حلفا شيطانيا في حماية حكم الطاغوت. وبسبب كرّة موجات من التشدد محمّلة بأتربة من مواريث تاريخ الاستبداد والانغلاق والتكفير والطائفية والضيق بالحرية بدت دعوات التحرر وكأنها غريبة عن الساحة، مستهجنة مشبوهة بينما كانت في جذر كل حركة إصلاحية في تاريخ الآمة عودا بها للنهل من المنابع الصافية في الوحي متفاعلا مع ما استجد من معارف وخبرات ومشكلات؛ وصولا إلى استنباط حلول جديدة لما استجد من مشكلات.

كل ذلك يتطلب تعميق وتوسيع وتأصيل ساحات الحرية، إذ لا إبداع خارج الحرية ولا تحضرا ولا رقيا، بل تكاد تتعطل كل شرائع الاسلام، فأيما تأسيس لحياة إسلامية سوية وانبعاث لحضارة إسلامية مستأنفة ولفقه إسلامي رشيد ولدورة حضارية جديدة، لا أفق أمامه دون تحرير لعقول ولأرواح ولحياة المسلمين من كل ضروب التسلط والاستبداد. وهل من عجب أن كان قلب الأمة وهو

عالم العروبة هو الثقب الأسود في مجال الحرية على المستوى العالمي بسبب ما يتكثف عليه من قهر دولي منعا له من الحركة والانطلاق؛ فتنطلق الأمة وراءه بما يغير موازين القوة في العالم؟ ولكن ذلك إلى حين، فالعملاق يتململ ويتحفز لانطلاقة تغير عالم الآفاق والأنفس.

مسلم أوروبي.. أمر ممكن؟

مسلم أوروبي.. أمر ممكن؟[3]

يبدو أن السؤال الاستنكاري لا يحمل قدرا كافيا من الجد يستحق معه بحثا وتمحيصا، بل هو أقرب إلى المزاح أو الافتراض المجاني، ولكن الحقيقة خلاف ذلك، كيف؟

1- أنه يقيم مقارنة بين مفهومين منفصلين يتحرك كل منهما في مجال مختلف، يتحرك أحدهما في مجال العقائد والديانات ويتحرك الثاني في مجال الهويات السياسية والثقافية. وإنما تكون

---

[3] نشر في موقع الجزيرة نت:
الخميس 1431/9/2 هـ - الموافق 2010/8/12 م

المقارنة بين الأشياء والمفاهيم التي تنتمي إلى نفس الجنس، وهذان جنسان مختلفان.

2- إن إمكان الأمر لا يحتاج إلى جهد فكري استكشافي وأدلة إثبات بسبب أنه قائم فعلا، يشهد عليه وجود الملايين من المواطنين المسلمين البريطانيين يقيمون صلواتهم في أكثر من ألف مسجد، ولهم مدارسهم ومراكزهم ومشاركاتهم في مختلف جوانب الحياة البريطانية، وهم يتحملون مسؤولية المواطنة حقوقا وواجبات، بما في ذلك حق المشاركة في تسيير الشؤون العامة من خلال الانتخابات البلدية والتشريعية.

ولا تكاد سلطة من سلطات الدولة تخلو منهم، بل إن وجودهم وتأثيرهم في تنام متصاعد، فتمثيلهم في البرلمان مثلا بدأ أول مرة عام 1997 بنائب واحد، وفي انتخابات 2001 تضاعف فانضاف عضو آخر.

وفي انتخابات 2005 تضاعف فأصبحوا أربعة، وفي انتخابات هذا العام قفزوا إلى تسعة، إلى جانب العشرات من رؤساء وأعضاء

بلديات، وهم موجودون في كل الأحزاب عدا العنصرية منها، فهل هناك شهادة أبلغ من شهادة الواقع؟

3- فما الدواعي التي دفعت بعض الأطراف المتشددة -من داخل الإسلام أم من خارجه- إلى طرح هذه الإشكالية؟ لاسيما أن حقائق الواقع والتاريخ تشهد أن الإسلام -وإن كان واحدا في مصادره (القرآن والسنة)- قد تعددت فهومه، ولم يعرف كنيسة ناطقة باسمه، مما سمح بتشكل مذاهب وثقافات متعددة داخله، فكانت إلى جانب الثقافة العربية الإسلامية ثقافات أخرى فارسية وهندية وتركية ومالاوية وأفريقية. وذلك من خلال تفاعل نص الوحي الثابت مع معطيات حضارية وثقافية لبيئة معينة مختلفة.

ولئن كانت بعثة نبي الإسلام عليه الصلاة والسلام قد شرف بها العرب فكان منهم جل صحبه ومؤسسو دولته وحضارته وقادة فتوحه، فقد كان من بين الفئة الأولى التي آمنت به آحاد من غيرهم فرس وأحباش وروم رمزا لعموم بعثته للناس كافة "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ" (الأنبياء: 107). ما الداعي إذن لطرح هذا الإشكال؟

- المتشددون من المسلمين وغير المسلمين "العنصريون" وهم فئة قليلة مهما علا صراخها يوجد أمثالها في كل دين ومذهب، يخلطون بين الدين والمواطنة، بمعنى حمل جنسية دولة معينة، وذلك في إساءة فهم لكل منهما.

- يسيئون فهم المواطنة الذي انتهت إليه في العصور الحديثة أساسا للدولة القومية الديمقراطية التي نشأت نتيجة صراع الملوك مع الكنائس والأباطرة، حتى لو استخلصت السيادة وانتقلت إلى الشعب بعدما أصبح الشعب يعتبر الدولة دولته ويطالبها بحق الاعتراف بحقوقه، ومنها المشاركة السياسية وذلك منذ القرن الثالث عشر الميلادي في بريطانيا كما عبرت عنها الماغنا كارتا وما تلاها من استمرار الصراع حتى قامت الثورة التي أدت إلى اتساع قاعدة المشاركة في القرن السابع عشر، ثم حتى شملت جميع المواطنين دون تمييز بمن فيهم النساء.

إن المواطنة -حسب الموسوعة البريطانية- مرادفة للجنسية، وتسبغ على المواطن -أي حامل الجنسية- حقوقا سياسية مثل الانتخاب وتولي المناصب العامة.

في الدولة الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة بحقوق المواطنة ويعاملهم القانون على قدم المساواة، كما تتضمن المواطنة إلى جانب التمتع بالحقوق الدستورية والسياسية الحد الأدنى من الضمانات الاجتماعية، وذلك جزء من العقد الاجتماعي المشترك يجعل المواطنة لا غيرها أساسا للحقوق والواجبات.

ورغم محاولة المتشددين هنا وهناك إلباس مفهوم المواطنة لبوسا عقديا معينا كالمسيحية مثلا (حيث لا يزال التحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي يقف في وجهه اعتبار أوروبا ناديا مسيحيا) أو اليهودية (حيث يصر قادة الدولة العبرية على دولة لليهود تقصي غير اليهود وتعاملهم كمواطنين من درجة منحطة وتعرضهم حتى للاستئصال والتهجير القسري، أو الإسلام حيث يؤكد مخطئا بعض المفكرين "أن جنسية المسلم عقيدته" (سيد قطب: معالم في الطريق)، مع أن دولة المدينة اتسعت فيها المواطنة لتشمل غير المسلمين حسبما نص عليه دستور المدينة، حيث اعتبرت القبائل اليهودية مع المؤمنين من المهاجرين والأنصار "أمة من دون الناس" (سيرة ابن هشام).

والمقصود بها أمة السياسة وليست أمة العقيدة، بينما لم يعتبر مواطنا في دولة المدينة إلا من التحق بها، أما الذين ظلوا في مكة من المسلمين فليس لهم حق المواطنة مثل النصرة إلا ضمن مصالح ومعاهدات الدولة "وَالذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلاَيَتِهِمْ مِنْ شَيء حَتَّى يُهَاجِرُوا. وَإِنْ اسِتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاق" (الأنفال: 71).

وهكذا يغدو الانتماء إلى الجماعة -وهو المواطنة- هو الذي يكسب المنتمي حقوقا كالحماية والرعاية ويفرض عليه واجبات مثل دفع الضريبة والدفاع عنها، وليس مجرد الانتماء إلى دين، وعلى أساس ذلك كان يهود المدينة جزءا من الأمة بحسب دستور المدينة، وإنما تم إجلاؤهم بسبب خيانتهم لتعهداتهم.

إن في الخلط بين الانتماء للدولة والانتماء للعقيدة نوعَ إقصاء من حق المواطنة لمن لا يشترك في دين معين، بمثل ما يفعل الغلاة من كل ملّة يهودا أو مسلمين أو نصارى، وحتى غلاة العلمانية الذين يخلطون بين مفهوم العلمانية ومفهوم المواطنة والديمقراطية إذ يلبسونه لبوسا علمانيا متشددا يحجبها عمن لا يلبس ذلك اللبوس. مع أن الديمقراطية كالمواطنة جملة من العقود

والترتيبات الحسنة تيسر التعايش بين المختلفين في نظام دولة تتأسس على مبادئ سيادة الشعب والمساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون ومنها المشاركة في الشأن العام.

- وقد يتأتى عسر هضم قبول وضعية مسلم بريطاني، ليس فحسب من جهة استيعاب مبدأ المواطنة الذي تتأسس عليه الدولة الديمقراطية الحديثة، ومعناه الانتماء إلى جماعة يكسب المنتمين إليها حقوقا متساوية بصرف النظر عن مللهم، وذلك ضمن إطار دستوري تنصهر فيه كل الانتماءات العرقية والدينية والسياسية، بل أيضا من القصور في استيعاب مبادئ الإسلام.

+ الإسلام دين ومنهاج حياة.. دين يتأسس على الاعتقاد في وحدانية الله المطلقة وأنه خلق السماوات والأرض وسخر كل ما فيهما من خيرات للإنسان، وأن الناس جميعا من أصل واحد وأسرة واحدة. أرسل الله إليهم -رحمة منه- عبر سلسلة من الرسل آخرهم محمد عليه وعليهم الصلاة والسلام جملة من التوجيهات والقيم، عونا لهم على معرفة ربهم وعبادته وعمارة الأرض وتنظيم التعايش بينهم على أساس الأخوة والعدل والمساواة، وأنهم سيبعثون بعد

الموت في مستوى آخر من الحياة بلا موت شقاء أو سعادة، بحسب مدى التزامهم بمقتضيات ما جاءتهم به الأنبياء والرسل.

+ وإذا كانت النبوءات السابقة موجهة إلى أقوام معينين، فقد جاءت نبوة محمد صلى الله عليه وسلم مستشرفة طورا من تقدم البشرية ووسائل تواصلها، فكانت العالمية سمة لها منذ البداية وليست أمرا لاحقا لها شأن المسيحية. فكان خطابها "يأيها الناس" "يا بني آدم" داعيا إياهم إلى الإيمان بالرسالة الجديدة تاركا لهم حرية اعتناقها أو الإعراض عنها، مقرا لأول مرة في تاريخ الحضارة حرية الاعتقاد "لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ" (البقرة: 256).

وبذلك اعترف الإسلام خارجه بتعدد الديانات سواء كانت ذات أصل سماوي أم كانت وثنية، كما أقره داخل المؤمنين به. فمن حق كل مؤمن تفسير النص الديني "القرآن" بحسب مبلغه من العلم متحملا مسؤوليته أمام خالقه مباشرة، كما يعبده، دون وسيط. وذلك في غياب أية سلطة مرجعية ملزمة تهب فرمانات الدخول للجنة أو تحرم منها. فلكل مسلم الحق في الاجتهاد بحسب مبلغه من العلم. فهو وحده المسؤول أمام الله "استفت قلبك وإن أفتاك الناس وأفتوك".

+ ومما ميز مسيرة الإسلام التاريخية أنه لم ينشأ في ظل دولة تفرض عليه سياساتها كما حصل للمسيحية التي اعتنقتها الإمبراطورية الرومانية فتروّمت المسيحية بدل أن تتمسح روما.

فقد نشأ الإسلام متحررا حتى تمكن من إقامة دولته التي مثلت تجربته التطبيقية النموذجية في مجتمع تعددي عرقيا ودينيا، وتشكلت من مختلف أشتاته -بما في ذلك القبائل اليهودية- هويةٌ مجتمعية سياسية وثقافية واحدة على أساس دستور تعددي "الصحيفة"، اعترف بحقوق المواطنة لكل السكان، مع احتفاظ كل مجموعة عرقية أو دينية بخصوصياتها في ظل الدولة الواحدة. ورغم أن هذه التجربة النموذجية الشورية لم تعمر طويلا متأثرة بالمواريث القبلية الضيقة وبالنماذج الإمبراطورية السائدة للحكم الثيوقراطي، فقد ظلت المجتمعات الإسلامية على امتداد تاريخ الإسلام مجتمعات تعددية برئت من الاضطهاد الديني وحروب الإبادة العرقية، حتى أن أقدم الكنائس المسيحية والبيع اليهودية إنما توجد في دار الإسلام، ولذلك لم يتعرض اليهود في إسبانيا للاضطهاد إلا بعد سقوط الأندلس، ولم يجدوا ملجأ من الاضطهاد الأوروبي إلا في دار الإسلام.

ومن المفارقات العجيبة أن اليهود جعلوا الجهة التي أحسنت إليهم تدفع ثمن ما تعرضوا له من اضطهاد في أوروبا، ولا تزال سراييفو نموذج التعدد وسط عنصريات.

4 - إن الوجود المجتمعي للمسلمين خاصة في هذا العصر امتد عبر القارات الخمس كما لم يحصل في أي مرحلة تاريخية سابقة، حتى عندما كانت السيادة العالمية للدولة والحضارة الإسلاميتين، مستفيدا من اتساع التحولات الديمقراطية وتقدم وسائط الاتصال وما وفره مفهوم المواطنة الحديث المنفتح نسبيا من حقوق وحريات وضمانات ومنها حرية الاعتقاد وممارسته ونشره والاشتراك في الشؤون العامة.

ولقد بلغ هذا التمدد في ظل الديمقراطيات المعاصرة دون حاجة إلى جيوش أن غدا الإسلام أسرع الديانات انتشارا، وتنامت أقلياته حتى شكّلت ما يربو على ثلث المسلمين، معظمهم وبالتحديد حيث تقوم المجتمعات على مبدأ المواطنة- يعيشون في وئام مع مجتمعاتهم، يمارسون بحرية نسبية شعائرهم الدينية ويعيشون هموم مجتمعاتهم، مع حرصهم على المحافظة على خصوصياتهم الثقافية في المظهر والطعام وشؤون الأسرة.

وقد استطاع بعض المؤلفين المسلمين أن يعتبر مثل هذه المجتمعات التي تأسست على مبدأ المواطنة، حاملة لأوصاف أساسية لمفهوم دار الإسلام، وذلك إحياء لمضمون هذا المفهوم كما عرّفه أحد أشهر مذاهب المسلمين المذهب الشافعي.

دار الإسلام حيث يمكن للمسلم أن يجاهر بشعائر دينه آمنا على نفسه، فدار الإسلام هي دار الأمان، دار الحرية، على اعتبار الحرية وتوفير الأمن والعدل وحرية السير في الأرض دون حواجز مقصدا عظيما من مقاصد الإسلام، وهو ما يجعلها مثل كل البلاد التي تأسست على مبدأ المواطنة والحرية في حكم البلاد المفتوحة، أي البلاد الحرة.ويغدو الحديث عن فتحها بالجيوش جهلا فادحا من قبيل فتح المفتوح.

5- يعزز جدارة المجتمع البريطاني لحمل المسلم جنسيته -رغم ما اقترفه ولا يزال كثير من سياسييه الاستعماريين من مظالم في حق المسلمين وفتح جراحات في جسمهم لا تزال تنزف وتوسع الهوة بين الإسلام والغرب جملة. مثل مظلمة فلسطين وكشمير والعراق وأفغانستان. وفرض التجزئة والانقسام بين المسلمين.. يعزز ذلك أمور منها:

- أن العلمانية في هذا المجتمع علمانية معتدلة في موقفها من الدين جملة، خلافا لبعض العلمانيات الغربية وبالخصوص الفرنسية حيث العداء للدين جملة متجذر فيها وبالخصوص للإسلام، وهو ما كشف عنه ضيق "التنوير" الفرنسي ودعاواه في الحرية والتسامح بحق المسلمة في التعبير عن ضميرها الديني من خلال المظهر الذي تعتقد أنه يرضي ربها، فكان الحظر هو ما تورط فيه هذا التنوير، بما يؤسس لحرمانها من حقوق أخرى مثل حق التعلم والعمل.

بينما بلغ تسامح المجتمع البريطاني في هذا الشأن حد تفصيل زي إسلامي للشرطيات المسلمات، كثير منهن يستقبلن الزائرين في الموانئ وفي النوافذ التي تتعامل مع الجمهور، شاهدات على مبلغ التسامح في هذا المجتمع.

- إن المجتمع البريطاني تشكل في أساسه من جملة من القوميات اعترف لها بخصوصياتها الدينية والثقافية، بما جعل هذا الإطار التعددي في منشئه قابلا للاتساع ليحتوي في صلبه هويات ثقافية أخرى، وذلك ما التزم أصحابها بمقتضيات عقد

المواطنة حقوقا وواجبات ومنها احترام القوانين ورعاية النظام العام كدفع الضريبة والحرص على خير هذا المجتمع وأمنه ورفاهه.

وذلك جزء من عقد المؤمن مع ربه الذي يأمره بالوفاء بعقوده مع المسلم وغير المسلم، فقانون العدل في الإسلام قانون مطلق لا يوقفه حاجز ديني ولا حتى عداوة. "يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالقِسْطِ شُهَدَاءَ لِله وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ" (النساء: 135).

- إن المجتمع البريطاني بخصوصياته هذه من أكثر المجتمعات الغربية إن لم يكن أكثرها على الإطلاق -رغم بعض السياسات الفجة التي لن تصمد طويلا- تهيؤا لتقديم تجربة نموذجية لتعددية مجتمعية حضارية معاصرة، تعددية دينية وثقافية وعرقية تندمج كلها اندماجا إيجابيا لتثري المجتمع البريطاني وتجدده وتنأى به عن الشيخوخة والتحلل.

- إن الإسلام بما يتوفر عليه من منظور كوني توحيدي شامل للحياة المادية والمجتمعية والروحية، جدير -كما نوه بذلك ولي العرش البريطاني الأمير تشارلز في محاضرته الشهيرة بأكسفورد- "بالإسهام الفاعل في استعادة بعض ما فقدته المجتمعات الغربية

ومنها المجتمع البريطاني من أبعاد خلقية روحية تؤنسن حياة اقتصادية تتوحش أكثر فأكثر وترتق نسيجا مجتمعيا أسريا آخذا في التلاشي"، تاركا وراءه حطاما من الأفراد المغتربين المحبطين تلتهمهم عولمة مجنونة.

- كما أن للإسلام أيضا فرصا كثيرة في مجتمع بريطاني هو في قمة التطور العلمي والاقتصادي والتنظيمي، فرصا للتعلم من أجل تقديم نموذج لمجتمع إسلامي عصري.

ولك أن تقول: نموذج لتدين إسلامي بريطاني، ولم لا؟ وبالخصوص إذا وعت النخبة السياسية والثقافية في هذا البلد أن جذور التطرف والعنف والإرهاب التي تفشت في شريحة من فتيان المسلمين في هذا البلد تعلمت في مدارسه، عائدة إلى ضروب الحيف الاجتماعي والتهميش اللذين يرزح تحت وطأتهما قطاع واسع من الشباب تعلم في المدارس البريطانية قيم العدل والمساواة. بينما لا يكاد يفتح عينيه إلا على نقيضهما.

وذلك فضلا عما تثيره السياسات البريطانية المنحازة ضد قضايا المسلمين بل الموغلة في العدوان عليهم. من ردود أفعال

غاضبة لا سبيل لتجنبها إلا بأن يدرك ساسة بريطانيا حقائق واقع مجتمعاتهم الجديدة، ومنها أن الإسلام غدا مكونا من مكوناته لا مناص من أن يقرؤوا له حسابا في كل سياسة يسنونها تجاه المسلمين، كما يفعلون إزاء كل سياسة تتعلق بإسرائيل المتعبدين في محرابها.

وهناك مؤشرات إيجابية تدل على أن ساسة بريطانيا يتجهون هذا الاتجاه بحرص كل الأحزاب على استقطاب الصوت الإسلامي وإفساح المجال لمسلمة في مجلس الوزراء، مديرة للحزب الأكبر.

الثابت أن ضروب تطرف قطاع من شبيبة المسلمين ليست كامنة في نصوص الإسلام بل لكونها تخلقت في مناخ السياسات العدوانية على أمة الإسلام ومناخ البطالة وقلة الفرص في العمل بسبب التمييز العنصري والديني ضدهم.

إذا وعت النخبة ذلك وكفت عن اتهام الإسلام وكفت عن سياسات المتابعة العمياء لعميان المحافظين الجدد في أميركا وامتداداتهم في كل الغرب متحالفين مع الصهاينة المتخصصين في إيقاد نيران الحروب بين الشعوب والديانات. يقودون العالم إلى

كارثة مستعيدين خطابات أمراء الحروب الصليبية، إذن لن تظفر خطابات التطرف والعنف بسماعين لها.

- إن مما يعزز هذا التفاؤل بمستقبل واعد لترسخ مبادئ المواطنة وازدهار مقومات العيش المشترك بين المسلمين في هذه البلاد ومواطنيهم من غير المسلمين في مدن بريطانية مثل لندن ومانشستر وبرمنغهام.. التي غدت حواضر كوسموبوليتية يوشك عدد الملونين فيها أن يضاهي عدد السكان الأصليين.

وما شهدته العاصمة من مسيرات مليونية احتجاجا على سياسات بريطانية ظالمة لبلاد إسلامية كان معظم من سار في تلك المظاهرات الرائعة من غير المسلمين وكان معظم خطبائها خطباء مفوهين وزعماء شعبيين ومسؤولين في الصف الأول من قادة هذا المجتمع ومؤسساته النقابية والسياسية والدينية والحكم المحلي.

إن كل ذلك يبشر بمستقبل زاهر للتعارف الإنساني وللمواطنة الفاعلة. قال تعالى "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا" (الحجرات: 13).

6 - على النخبة الإسلامية في هذا البلد الديمقراطي العريق: أن تتعمق في دراسة التاريخ البريطاني وآدابه وفلسفاته وإسهاماته المعتبرة في تطور الحضارة البشرية، وأن تثري اكتشافات فطاحل علماء الاستشراق النزهاء لإسهامات الحضارة الإسلامية الكبرى في التقدم الغربي والبريطاني في سائر حقول المعرفة، بما يجعل هذا التقدم مستحيلا دون اعتبار تلك الإسهامات، حتى تتخفف الأجيال المسلمة البريطانية من الشعور بالغربة وبالتطفل على تاريخ وحضارة هذه البلاد، وتندمج في صناعة الحاضر والمستقبل واثقة من نفسها ومن إسهامها في بناء حضارة وأمجاد هذه البلاد، وتتهيأ للإسهام في خيرها ورفاهيتها وأمنها، فهي وطنهم، فإنما الأرض لله يورثها الأصلح لعمارتها "وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكر أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِي الصَّالِحُونَ" (الأنبياء: 105)

- على النخبة الإسلامية وبخاصة أئمة المساجد وأصحاب القلم أن يعمقوا قيم المواطنة في الثقافة الإسلامية بما يدرأ أي تعارض بين دائرة المواطنة ودائرة الديانة، إذ "لا توجد مواطنة تفترض إسقاط الدين" (الشيخ عبد الله ابن بية). وليس في الدين ما يفرض حمل مواطنة محددة أو يحظرها، رغم ما حصل في بعض

البلاد الإسلامية مثل تونس خلال الاحتلال الفرنسي من إرادة استعمارية في فرض المواطنة الفرنسية على التونسيين لتذويب مقومات هويتهم، فجاء رد فعل بعض العلماء بتكفير من يحمل الجنسية الفرنسية، وانتهت الفتوى بانتهاء ملابساتها.

- على قادة الرأي العام الإسلامي وسط الأقلية الإسلامية أن يبينوا لها الفروق بين الواجبات العينية في الإسلام التي تجب على كل مسلم مثل الشهادتين والصلاة والصوم والزكاة والحج وما إليها من الأخلاقيات والواجبات الشخصية والأسرية، وبين الواجبات الكفائية أو المجتمعية السلطانية التي تجب على المسلمين باعتبارهم جماعة ذات سلطان مثل إقامة الشريعة وتطبيق الحدود. فإن إقامة الشريعة أي تطبيق القانون الإسلامي ليس مسؤولية الأقلية، وإنما مسؤولية الأكثرية ذات السلطان فهي التي تقيم القانون العام الجنائي والإداري والدستوري، بينما الأقليات ليس لها غير القانون الخاص، مثل تنظيم أحوالهم الشخصية ومدارسهم ومساجدهم.

- عليها أن ترفع من أذهان الجمهور الإسلامي جملة من الالتباسات ترسبت في الأذهان ومثلت عوائق خطرة في طريق

استقرار وازدهار الأقليات المسلمة، مثل مفهوم الولاء والبراء وهو مفهوم غير شرعي ودخيل على الفقه الإسلامي، فالولاية القرابة "وَأُولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ" (الأنفال: 75).

ولذلك لم يكن مفهوم الولاء والبراء معروفا عند أهل السنة في القرون الأولى كما ذكر الإمام أحمد الذي روى عن أبي سعيد الخدري التحذير من هذه البدعة التي ابتدعها الغلاة، فليس الولاء والبراء عقيدة أو جزءا من عقيدة المسلم.

والبراء في أكثر استعمالاته براء من الأعمال وليس من الأشخاص "فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ" (الشعراء: 216) "وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ" (هود: 54)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "اللهم إني أبرأ إليك مما فعل خالد".

فلا علاقة بين مفهوم الولاء والبراء وبين ما تقتضيه المواطنة من محبة المسلم لوطنه ودفاعه عنه وإرادة الخير له وحقه في أن ينتمي لأي وطن يجد فيه راحته وأمنه على دينه ومقومات حياته. وجاء في حديث فديك "يا فديك أقم الصلاة وآت الزكاة، واهجر

السوء واسكن من دار قومك حيثما شئت تكن مهاجرا" رواه البيهقي.

وروى الإمام أحمد "البلاد بلاد الله والناس عباد الله فحيث أصبت خيرا فأقم". واتفق علماء الإسلام أن للمسلم أن يقيم حيث شاء ما أمكن له أن يقيم شعائر دينه في أمان (ابن بية المصدر السابق).

ومن سعادة جيلنا أن يشهد امتداد الإسلام في العالم على نحو غير مسبوق بما يبشر بتحقق نبوءات القرآن والسنة في أن شمس الإسلام ستضيئ الكون كله "لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ" (التوبة: 33).

دستور المدينة

دستور المدينة

كان من أول عمل النبي صلى الله عليه وسلم في بناء المجتمع الاسلامي الجديدة والدولة الاسلامية ارساء مؤسسات ثلاث.

الاولى مؤسسة المسجد الجامع: أول مؤسسة على الاطلاق هي نواة المجتمع الاسلامي التي ستنبثق عنها ملايين المساجد في أرجاء الارض. وعلى بساطتها المعمارية، فرشها الحصى وجدرانها من طين وسقفها جريد النخل وجذوعه، فقد كانت مؤسسة شعبية للتعليم ومكانا لعبادة الله وبوتقة للاندماج الاجتماعي وتشكيل كيان "الامة"، بما يتجاوز العرق والقبيلة، ويولّد مشاعر الاخوة الاسلامية والتضامن. والحقيقة أن المسجد كان كل شيء في حياة هذا المجتمع الجديد وهذه الامة الناشئة، حتى الفن والترفيه وجد مكانهما في هذه المؤسسة، فضلا عن وظيفته الاجتماعية مأوى للفرقاء ممن ليست لهم بيوت.

الثانية مؤسسة الاخوة:لقد مثلت قيمة المؤاخاة في المجتمع الاسلامي الجديد قيمة حضارية ودينية مهمة جدا لا عهد للعرب بها الذين لم يكونوا يعرفون علاقة ترتفع عن آصرة القبيلة لسان حال العربي :أنا من غزية إن غوت غويت وإن ترشد غزية أرشد. فجاء الاسلام يرفعهم الى أفق فكري وروحي وانساني أعلى، أفق الاخوة في الدين (لا يومن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحبه لنفسه) وفي رواية أخرى :"لا يومن أحدكم حتى يحب للناس ما يحبه لنفسه"/البخاري/ وهي الاخوة الانسانية. ولم تكن هذه الآصرة تقتصر آثارها على المشاعر على أهمية هذه، فحتى عندما ضعفت الروابط السياسية بين المسلمين ظل شعورهم بأنهم أمة واحدة شعورا عميقا يخترق كل الاختلافات العرقية والمذهبية واللغوية، وإنما يتجاوز ذلك الى المشاركة الاجتماعية والسياسية مناصرة للمسلم إذا ظلم ومد يد العون اليه"المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه "/متفق عليه/،"ليس المؤمن بالذي يشبع وجاره جائع الى جانبه"/البيهقي/. ولقد ضربت قصة المؤاخاة بين المهاجرين والانصار مثلا عاليا جدا في سمو النفوس على حطام هذه الدنيا إذ

عرض الانصار على إخوانهم المهاجرين المشاركة بالمناصفة في كل ما يملكون. ولأن الاخوة قيمة أساسية في المجتمع الاسلامي باعتبارها مقصدا من مقاصد الشريعة فقد جاءت كل عبادات الاسلام في خدمتها.

الثالثة المؤسسة الدستورية ممثلة في الصحيفة أو دستور المدينة: وهي وثيقة هامة جدا على صعيد تأسيس دولة ذات طبيعة عقدية في مجتمع متعدد العقائد كان مرشحا لحروب إبادة وتصفيات حتى يصفو الجو لأصحاب العقيدة المنتصرة والمتمتعة بالأغلبية أن يؤسسوا مجتمعهم الجديد على أساس العقيدة التي ارتضوها. غير أن مؤسس الدولة بتوجيه من ربه وهو يرسي النواة المجتمعية النموذجية الحضارية المبشرة بدين منفتح على العالم كله وقادر على استيعاب كل العقائد والثقافات والاعراق ضمن منظوره العقدي والحضاري دون إقصاء ولا حروب تطهير ولا خطط للدمج القسري ولو بتدرج. إنه النموذج القائم على الاعتراف بسنة الله في الاختلاف بين البشر وما تنتجه حتما من تعدد ديني

وفكري وحضاري شان التعدد في الالوان واللغات . لقد كانت يثرب معمورة بتركيب قبلي متناحر، مزيج عقدي متباين من يهود على اختلاف قبائلهم ووثنيين . ورغم أن الرسول كان ينتظر أن يجد النصرة والترحيب من أصحاب التقليد الديني اليهودي بسبب القرب إلا أن معظمهم نظر للدين الجديد نظرة قومية متعصبة فناصبه العداء ، بينما معظم المشركين دخلوا في الدين الجديد ووجدوا فيه ما يستجيب لفطرتهم وما يتوقون اليه من توحد ووضع حد للحروب والعداوات بينهم. إن الاسلام في المحصلة لم يحدث انقلابا في تركيب هذا المجتمع بل استبقاه على تعدده العرقي القبلي وتعدده العقدي إلا أنه ارتقى به عقديا بالدعوة المتدرجة الى التوحيد دون إكراه كما ارتقى به حضاريا وسياسيا من حالة التذرر القبلي والحروب الثارية الى مستوى التوحد حول كيان جديد غريب عن معظم بلاد العرب يومئذ هو الدولة وذلك بعد أن فتحت بيعة العقبة الثانية أبواب يثرب لتكون إقليم الدولة الجديدة . تحت النفوذ الكامل للمسلمين. (وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة)/المادة39 من الصحيفة.ولقد "أرسل الرسول

عليه السلام بعد استتباب الامر اليه بعض أصحابه ليبنوا أعلاما على حدود حرم المدينة بين لابتيها شرقا وغربا وبين جبل ثور في الشمال وجبل عير في الجنوب. (سليم العوا.في النظام السياسي للدولة الاسلامية54) كما أن الدعوة الجديدة حولت معتنقيها جماعة واحدة ذات مشاعر وأهداف مشتركة. وجاءت السلطة السياسية ممثلة في شخص الرسول عليه السلام الذي جمع في شخصه بين النبوة والحكم، لتستكمل مقوما أساسيا من مقومات الدولة في المدينة.

ولأن هذا المجتمع متعدد الجماعات العرقية والدينية فإن المتساوق مع دين جاء بتكريم الانسان بالعقل والحرية أن يعترف بهذا التعدد ويعمل على تنظيمه، إذ ليس من مهمة الدولة إعطاء شهادات الميلاد أو الوفاة للجماعات التي يتكون منها مجتمعها وإنما الاعتراف بها على ما هي عليه والعمل على تدبير التعايش السلمي والتعاون بينها وتنمية الروح الجمعية على أساس المساواة في المواطنة.

ولهذا الغرض سن النبي الحاكم عليه السلام الصحيفة لتنظم هذا المجتمع المتعدد على أساس الاعتراف به"لليهود دينهم وللمسلمين دينهم"المادة25 ورغم أن الصحيفة قد تضمنت ما يحتاجه هذا المجتمع من مبادئ وقواعد تنظيمية والتي تبقى مفتوحة للبناء عليها والتوسع فيها بحسب ما يستجد من تعقيدات إلا أنها مثلت سابقة مهمة على أكثر من صعيد:

1- تقرير مبدأ أن المسلمين أمة واحدة(إنهم أمة واحدة من دون الناس(المادة2).
2- دولة الاسلام مفتوحة لمن يلتحق بها ويجاهد مع أهلها (المادة الاولى):هذا كتاب من محمد النبي رسول الله بين المومنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم).أولئك هم الذين تجب نصرتهم. أما المؤمنون الذين لم يلحقوا بأرض الدولة فإن نصرتهم في حدود مصلحة الدولة ومواثيقها(والذين لم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا)الانفال.
3- الاعتراف بالواقع المجتمعي التعددي: لقد وقعت الجماعات التي ذكرتها الصحيفة بأسمائها واحدة واحدة (وعددها

عشرون جماعة. تسع مسلمة وإحدى عشرة غير مسلمة) وقعت ما ورد في الصحيفة من مواد وعددها سبع وأربعون مادة. فلم تشطب جماعة منها ولا حكمت عليها بالنفي . بما في ذلك المشركون الذين ورد ذكرهم في المادة 20.فلم يفرض عليهم مغادرة شركهم الى التوحيد كل ما اشترط عليهم الوفاء بولائهم للدولة فلا (يجيرون مالا لقريش ولا نفسا) العدو الاساسي للدولة.

4- ولقد كان لهذه النشاة التعددية للمجتمع الاسلامي النموذجي تأثيره على امتداد المجتمعات الاسلامية رغم كل ما حصل من ضروب انحراف . وهو ما حد من سلطان الدولة الاسلامية التاريخية على الناس فتركت الناس وما يختارون من دين ومذهب ، وهو ما يرسي سوابق جيدة لتاصيل المفاهيم الحديثة للمجتمع المدني وللتعدد السياسي. إن مجتمع الاسلام لا يتشكل من أفراد وإنما من جماعات تحرص الدولة على رعاية التضامن بينها والتعاون والتعامل معها باعتبارها مقومات أساسية لحفظ الكيان العام وقيام المجتمع في المحصلة بذاته،بما سمح باستيعاب التعدد بل بلغت السماحة حد قيام منظومات قانونية ومحاكم مختلفة داخل

المجتمع الاسلامي الواحد، وهو ما تطور في آخر خلافة اسلامية لما عرف بنظام الملل العثماني.

5- المواطنة والولاء للدولة أساس الحقوق والواجبات : رغم أن الاسلام هو مرجعية الدولة (وأنكم ما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده الى الله والى محمد(المادة23)، فإن المواطنة بمعنى حمل جنسية الدولة الاسلامية قد خولت أيضا لغير المسلم مهما كانت ديانته، بما يجعله جزء من الامة الاسلامية شان قبيلة بني عوف اليهودية"وأن يهود بني عوف أمة مع المومنين . لليهود دينهم وللمسلمين دينهم(المادة24)بما أقام تمييزا بين الدين والسياسة، بين الدين والمواطنة.

6- إقرار أصل العرف: أقرت الصحيفة ما لا يتعارض مع مبادئ الاسلام مما كان متعارفا عليه بين تلك الجماعات من أساليب تضامن بينها من حمل عانيهم وتعاقل بينهم ، فتركتهم الصحيفة على "ربعتهم"أي على ما كانوا عليه، وهو ما يسر للاسلام أن يستوعب حضارات وأجناسا بعيدة عن منابته الاصلية من خلال التعامل الايجابي مع أعرافها الصالحة، من مثل التأقلم مع أساليب الديمقراطية المعاصرة باعتبارها تطبيقا لمبدأ الشورى وإفادة من مفهوم المجتمع المدني

تأسيسا على ما ورد في الصحيفة من أن كل جماعة تفدي عانيها وتتعاقل بينها.

7- رئاسة الدولة: حددتها الصحيفة في محمد رسول الله فهو المرجع في كل ما يشتجر فيه من هذه الصحيفة (المادة 42)

8- الكتاب والسنة المرجعية التشريعية.23و42

9- إقرار مبدأ المساواة بين المواطنين ومن ذلك نصرة المظلوم أيا كان ديانته وقرابته (وأن النصر للمظلوم)

10- الدفاع عن المدينة واجب على كل المواطنين والجميع يد واحدة على من حارب هذه الصحيفة (وأن بينهم النصر على من دهم يثرب(44) وأن اليهود ينفقون مع المسلمين ما داموا محاربين.

11- لا ولاء لأعداء الدولة:(وأنه لا تجار قريش ولا من نصرها).

12- سلم المؤمنين واحدة : فما يجوز أن ينفرد جزء من الامة في عقد صلح مع عدو من أعداء الامة(المادة17) ولا يناقض ذلك حديث (المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم، أو حق المسلم في أن يجير أحدا، فالامر في الاول يتعلق بالجماعة المؤمنة والحالة الثانية تتعلق بالحالات الفردية.

13- ولقد تضمنت الصحيفة مبادئ اجتماعية مثل إقرار مبدإ الجوار (وأن الجار كالنفس 40 ومبدأ التضامن) وأن المؤمنين لا يتركون مفرحا"المثقل بالدين"بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل(12) .

14- كما أقرت مبادئ تشريعية مثل مبدأ القصاص والدية ومبدأ المسؤولية الفردية37.

15- كما أقرت حق التنقل من الدولة والها47

16- كما أقرت مبدأ (لا إيواء لمحدث) وأنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة وآمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثا أو يؤويه وأن من نصره فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة ولا يؤخذ منه عدل ولا صرف.22

ملاحظات: لم تتضمن الصحيفة كل مبادئ وقيم الدولة الاسلامية وإنما حددت خاصة ما يتعلق بعلاقة المؤمنين فيما بينهم باعتبارهم وحدات جزئية ضمن الامة وعلائقهم بالجماعات غير المؤمنة وما

يشكله الجميع من أمة واحدة أمة السياسة ، مما هو تركيب معقد أثبتت التجربة التاريخية مدى صلابة هذه المبادئ المؤسسة.

لم تتحدث الصحيفة عن الشورى مثلا بقدر ما أكدت على التضامن ونصرة المظلوم والتناصر ضد العدو والتحذير من التواطئ معه في أي صورة. وكأن توثيق هذا التركيب المشكل لأمة العقيدة وأمة السياسة أساسا لبنية الدولة والمجتمع هو المقصد الأساس لهذه الوثيقة الدستورية وليست هي بالملخص الذي يغني عن بقية ما ورد في أحكام الشريعة في الكتاب والسنة، فينبغي أن تؤخذ أحكام الشريعة في شان الدولة كما في كل شان آخر من جملة نصوص الشريعة وليس من نص واحد مهما كان ثراؤه مثل هذه الوثيقة المهمة:دستور المدينة.

إن الصحيفة تجسد جملة من مبادئ الاسلام في الحكم - وليست كل مبادئه- ومن أهم هذه المبادئ مبدأ التعاقد فهي تعاقد على إقامة الدولة في إطار مجتمع تعددي. وذلك امتداد للتعاقد الاول تعاقد المسلم مع ربه أن يعبده لا يشرك به شيئا فيستحق من

الله الجزاء:مرضاته والجنة. ثم كان تعاقد بيعة العقبة الثانية حيث تأسست أول مؤسسة في الاسلام مؤسسة النقباء الاثنا عشر الذين تعهدوا باسم قومهم الانصار أمام رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذوا من بلادهم دارا للاسلام، مقابل تعهد الرسول لهم أن يحيى بينهم ويموت. ثم كان هذا التعاقد مع غير المسلمين أساسا لتاسيس مجتمع تعددي. كان من مؤسساته "هيأة المهاجرين والانصار الاولين والنقباء الاثنا عشر وعمارة الحج والسقاية والكتابة والترجمة وتعليم القراءة والكتابة وتعليم الفقراء وامامة الصلاة والافتاء والاذان والسفراء والشعراء والخطباء وامراء الجند والقتال وكتاب الجيش وفارضوا العطاء ورؤساء الجند وولاة الاقاليم وعمال الزكاة والصدقات وصاحب المساحة والخارصون وحراس الحمى والمحتسب وصاحب العسس ومتولي حراسة المدينة والسجان ومقيم الحدود ومن يستنفر الناس للقتال والمستخلفون على المدينة وصاحب السلاح وامراء اقسام الجيش الخمسة وصاحب اللواء وحراس القائد والقائمون على متاع

السفر ومن يخذلون الاعداء ومن يبشرون بالنصر ..الخ(نقلا عن محمد عمارة. الاسلام والسياسة44و45)

الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

المواطنة في تأصيل لمفاهيم معاصرة

إن الرسول عليه السلام قد أقام مجتمع المدينة على أساس المواطنة وليس على أساس العقيدة، لذلك كان المجتمع المتعدد ينتظم في إطار من الحرية والقانون من خلال أول وثيقة للقانون الدستوري في التاريخ والمتمثلة في ما يصطلح عليه بصحيفة المدينة، التي جمعت المسلمين وأهل الكتاب وحتى المنافقين، فضمنت حقوقا للجميع.

الأستاذ راشد الغنوشي

تواصل مع الأستاذ راشد الغنوشي
Www.Rachedelghannouchi.com
Facebook.com/rached.ghannoushi
Twitter.com/R_GHannouchi

دار الصحوة
للنشر والتوزيع
I.S.B.N. 9973_746_05_8